الدكتور سامر مظهر قنطقجي

دكتوراه في المحاسبة، مستشار مسجل في عدة هيئات دولية، لديه العديد من المؤلفات المنشورة، يمكن الاطلاع عليها من موقعه http://www.kantakji.com

ما تعريف الشركات القابضة وكيف يمكن أن تساهم في رفع سوية الاقتصاد السوري؟

تعتبر المؤسسات الفردية والشركات العائلية مرحلة أساسية من مراحل التطور الاقتصادي، ويدين لها كثير من الدول المتطورة عالميا، كالولايات المتحدة وألمانيا واليابان وغيرهم.

لكن الوقوف عند هذا الشكل من الأشكال التجارية يعتبر عقبة أمام أي تطور اقتصادي، فلابد من التكتل ضمن أشكال أكثر قوة لمجابهة الأعمال التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وأبحاث معمقة تحتاج لكثير من الوقت والمال. وزادت العولمة حجم هذه التحديات وعقدّتها فأصبح الطلب شديدا على اليد العاملة الخبيرة دون النظر لموطنها ومنشؤها.

تعتبر الشركات المساهمة الجسر الذي لابد من عبوره لتحقيق ما سبق ذكره من تحديات، وللوصول إلى الأسواق العالمية (البورصات) بمختلف أشكالها وألوانها.

ولما كان لابد من التوسع الأفقي والعامودي، بدأت الشركات المساهمة بالتوسع بإنشائها لشركات أخرى، ثم سادت سياسة العمالقة فبدأت الشركات تبتلع بعضها بعضا من خلال سياسات الاندماج لمجابهة تحديات السوق المتنامية بشكل كبير.

وبسبب ازدياد رؤوس أموال هذه الشركات شرعت بشراء أسهماً في شركات أخرى فكان لدينا مجموعة شركات قائدة في الاقتصاد العالمي. فسيطرة هذه الشركات على أكثر من 51% من الشركة المشتراة جعلت الأولى قابضة (الشركة الأم) والأخرى تابعة لها، فأصبح السوق مجموعة من الشركات القابضة والتابعة، ومن ابتعد عن هذه المنظومات يمكن أن يصنف ضمن فئة الشركات الكبيرة أو المتوسطة لكنها ليست بنفس إمكانات تلك المنظومات.

ولقد رخصت رئاسة مجلس الوزراء في سورية مؤخراً لشركة قابضة كشركة مساهمة مغفلة برأسمال قدره 18.25 مليار ل.س غايتها مشاريع ذات كيانات مالية وإدارية مستقلة أو المشاركة مع الغير في إقامة مشاريع وشركات استثمارية وإدارتها، في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية والنقل. ويعتبر إصدار قانون البورصة السورية المتزامن مع ما

تشهده السوق السورية مفيداً لهذه الشركات ولغيرها من الشركات التي ستتحول إلى شركات مساهمة.

لذلك أتوقع أن تسهم هذه الشركات القابضة وتابعاتها في تحسين المناخ الاستثماري السوري بشرط أن تطور الحكومة من أدواتها وأساليبها بطرق مغايرة تماما لما هو مألوف حاليا، فرأس المال جبان يسهل هروبه باتجاه الأماكن التي تهيئ له الحضانة الأفضل والأكثر أمنا، ويعتبر الفساد مرتعاً خصباً لأصحاب النوايا الخفية في هكذا حالات.

ماذا تقول للمواطن المستثمر الصغير الذي ينوي شراء أسهم هذه الشركات وما هي الموثوقية في التعامل مع هذا النوع من الأسهم؟

إذا تم نشر القوائم المالية بشفافية وسرعة، وتم توفير المحللين الماليين كماً ونوعاً في السوق السورية فسيشكلون الحاجز الواقي للسوق المالية السورية.

ومن جهة أخرى يتوجب نشر الثقافة المالية بأسلوب علمي وبصورة مكثفة ومنظمة لتوعية المستثمرين وأرى أن غرف التجارة والصناعة أفضل من يقوم بهذه المهمة شرط اختيار المدربين الخبراء، وأنصح بجلب مدربين عالميين لتدريب المدربين قبل توجههم نحو المستثمرين العاديين، وأنا لا أقلل من الخبرات المحلية لكن استقدام أصحاب الخبرات العلمية العملية في المراحل الأولى هام وحيوي.

لكن يتوجب على هذه الغرف أن تعيد هيكلة نفسها بأسس عالمية فالكفاءات العلمية فيها نادرة جداً، وعليها أن تصحح العلاقة بينها وبين الحكومة فتكون تابعة لرئاسة الوزراء أو لمجلس الشعب أو أن تكون هيئة مستقلة، ولابد لها أن تنشر بياناتها وإحصائياتها لتمارس رقابتها على السوق السورية وقد نشرت بجريدة تشرين العدد 7859 تاريخ 2000/11/20 نموذجا موسعاً لمهامها.

يقولون أن الشركات القابضة ستفرخ شركات مساهمة، وفي ظل غياب قانون ناظم وفاعل لهذه الشركات فإن أصحاب هذه الشركات هم المتحكمون برؤوس الأموال وبصغار المستثمرين، ما رأيك بهذه المقولة؟

كما ذكرنا سابقا، يعتبر التوسع أمراً طبيعياً وضرورياً، خاصة إذا قام على أسس ذات جدوى اقتصادية. وطبيعي أن تتدخل الشركات الأم في سياسات شركاتها التابعة فلا تجيز لها ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية وتسمح ببعضها الآخر وتستند في ذلك على تملكها لأغلبية التصويت في الجمعيات العمومية للمساهمين أو الشركاء ومن ثم مجالس الإدارات، على الرغم من تمتع الشركة التابعة بشخصية معنوية مستقلة وذمة مالية منفصلة عن ذمة الشركة القابضة.

بل يتعدى الأمر ذلك بكثير، فيصعب مثلاً تحديد جنسية تلك الشركات القابضة (بغض النظر عن مكان تأسيسها القانوني)، فسابقا كنا نرى على المنتجات Made in Japan أما اليوم فإننا نرى Made by Sony فإمبراطورية هذه الشركات تتعدى الدول بل وتتحكم في كثير من سياساتها بشكل ظاهر أو مخفي، بل إن كثيرا من القوانين والأنظمة يتم إصدارها وتشريعها طبقا لما يتناسب ومصالح هذه الشركات.

وللشركات القابضة جوانب قانونية وأخرى اقتصادية إستراتيجية، وعلى القوانين المحلية أن تحرص على تنظيم الرقابة على إدارتها ورقابة رؤوس أموالها. فإدارة الشركات القابضة وتابعاتها تتميز بالخبرات العالمية التي لا يتوافر معظمها في أسواقنا المحلية، ويستلزم إعداد حساباتها وجود مكاتب محاسبة ومراجعة احترافية فهذه الشركات يجب أن تطبق المعايير المحاسبية الدولية، وأن تعالج استثماراتها في الشركات التابعة ضمن قائمة مركزها المالي إضافة لمشاكل توحيد قائمتها المالية بحال توزع شركاتها التابعة على بلدان متعددة.

لكن ولضمان حسن سير الأمور، فلابد من الاستمرار في تحديث القوانين، ومن تفعيل قضاء سريع لضمان الحقوق وعدم مماطلتها، وكما ذكرنا لابد من إدارة الاقتصاد المحلي بأسس علمية ذات خبرات عملية وأرى أن يكون ذلك من خلال مجلس اقتصادي يضم خيرة الخبرات المحلية ولا بأس أن يستعين بالخبرات الأجنبية لاستشارتها فما خاب من استشار، وألا تقتصر الإدارة على الإستراتيجية المحلية بل تجمع بين الاستراتيجيات المحلية والعالمية.